التعاونيات الزراعية اليمنية في مواجهة التطورات الاقتصادية

أ.د. نصيب رجم
إبراهيم حسن البار

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©**2012**

أ.د. نصيب رجم

- أستاذ الاقتصاد وعلوم التسيير –

جامعة باجي مختار– عنابة – الجزائر

إبراهيم حسن البار

- طالب دراسات عليا في الجزائر

التعاونيات الزراعية اليمنية في مواجهة التطورات الاقتصادية

دخل الاقتصاد العالمي بصفة عامة والغربي بصفة خاصة مرحلة الكيانات الاقتصادية الضخمة وأصبحت مظاهر الاحتكار من جانب هذه الكيانات واضحة في حركة الاقتصاد العالمي، فهذه أوروبا على درجة كبيرة من التوحد خاصة في المجال الاقتصادي، وتلك هي التكتلات الاقتصادية الأخرى التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية أو دول أخرى قد أحدثت جميعها تحولات اقتصادية واضحة كبيرة وسريعة.

هذه التحولات وغيرها جعلت الدولة أمام اقتصاد عالمي جديد قائم على أساليب اقتصادية متطورة وعلاقات دولية يحكمها مبدأ تبادل المصالح، ومن ثم أصبح على الدول النامية والأقل نمواً – واليمن من بينها– أن يكون لديها ما تقدمه لكي تحصل على ما تحتاجه، فلا دعم ولا مساعدات أو منح إلا من خلال تبادل المصالح، ولكي يكون لدينا شيء نقدمه للسوق العالمي لابد أن نتميز بالقدرة على المنافسة من حيث النوعية والجودة والسعر وغيرها من المتطلبات الاقتصادية التي تحكم السوق العالمي اليوم.

وهو ما يحتم علينا ضرورة إعادة النظر في أساليب الإدارة الاقتصادية في مؤسسات الدولة والقطاعات المختلفة وفي أهداف وأساليب استخدام الموارد المتاحة وفي كفاءة البيانات والنظم المؤسسية القائمة في المجتمع وفي مقدمتها التعاونيات بصفة عامة والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة:

تلعب التعاونيات الزراعية دوراً مهما في تحقيق التنمية المستدامة عندما تتاح لها فرص العمل بكفاءة وفاعلية في مجالات الإنتاج الزراعي، وإن التطورات الاقتصادية العالمية فرضت نفسها على قطاع الزراعة من ناحية انكشاف هذا القطاع وتزايد احتمالات الآثار السلبية الناتجة عن اندماج اليمن في الاقتصاد العالمي وما يترتب عليه من متغيرات في إطار السياسة الزراعية والأطر التنظيمية للجمعيات التعاونية الزراعية لمواجهة هذه التغيرات، إضافة إلى ما تعانيه هذه التعاونيات من مشاكل مختلفة في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

•

تساؤلات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفروض العملية هي:-

- ما مدى مساهمة التعاونيات الزراعية في رفع القدرة الإنتاجية والتنافسية في قطاع الزراعة؟
- ما تأثير بعض برامج الإصلاحات الاقتصادية على أداء التعاونيات الزراعية والقطاع الزراعي ؟
- ما هي الصعوبات والمعوقات التي يواجهها القطاع التعاوني الزراعي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون الجمعيات التعاونية الزراعية ظاهرة اقتصادية تعاونية انتشرت في الاقتصاد اليمني بشكل ملفت على نحو جعلها إحدى الدعامات الأساسية لتطوير قطاع الزراعة وتنظيم جهود المزارعين والنشاط الزراعي في مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية.

ويزداد الموضوع أهمية في ظل سياسة التوجهات الاقتصادية الجديدة الرامية إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم .

منهج الدراسة:

يقوم منهج الدراسة على التحليل الوصفي من خلال المراجع والإحصاءات والنشرات والدوريات.

مفهوم التعاون:

يقصد بالتعاون المساعدة المتبادلة، ومعناه العمل سوياً. فالمجتمعات الإنسانية منذ القدم وحتى اليوم لم تقم إلا بالتعاون ومن تلك المجتمعات الغابرة بنيت الدول وتكونت الأمم، وقد حثت الأديان السماوية علي التعاون ونسترشد بقول الله تعالي (وتعاونوا علي البر والتقوى ولا تعاونوا علي الإثم والعدوان..)[1] وفي ذلك دعوة عامة للبشر جميعا على التعاون فيما بينهم لما فيه خير الجماعة والمجتمع. ونحن نؤمن كمجتمع مسلم بأن التعاون هو السبيل الوحيد لمواجهة أية تحديات.

ولما تطورت المجتمعات وتكونت الدولة حلت القوانين والتشريعات محل الأعراف في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

---

[1]- الآية رقم (2) من سورة المائدة.

والتعاون بمفهومه الحديث شكل من أشكال التنظيم الجماعي للنشاط الاقتصادي الفردي لا تنحصر أهدافه في العمل على تحقيق مكاسب اقتصادية فقط ، بل تنطوي تلك الأهداف أيضا على جوانب اجتماعية وسياسية، وهو بهذا المفهوم يعد أسلوبا من أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول الأقل نمواً أو ما يعرف بدول العالم الثالث[2]. نتج عنه ظهور الأشكال المختلفة من الجمعيات التعاونية في شتى المجالات.

تعريف الجمعية التعاونية:

جاء في تعريف الاتحاد التعاوني الدولي (أن التعاونية تنظيم طوعي، باب العضوية فيها مفتوح، وتدار من قبل أعضائها على أساس العمل المتكافئ، والمساعدة المتبادلة، والمسئولية التضامنية، وفق المبادئ الديمقراطية، حيث يمارس الأعضاء متعاونين نشاطات ناجحة لمصلحتهم المشتركة، ويسهمون في عملية التثقيف والتنوير العامة)[3].

كما تعرَّف الجمعية التعاونية بأنها: "وحدة اقتصادية تدار على أسس ديمقراطية يتناول نشاطها أي فرع من فروع النشاط البشري – زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمات – في سبيل خدمة مصالح أعضائها المادية والاجتماعية أو خدمة المجتمع بصفة عامة"[4].

فالتعاون تجميع للقوى الاقتصادية الفردية تجميعا يحقق مجهودا مشتركا بهدف الوصول الى نتائج تسعى اليها مجموع هذه القوى الفردية.

تعريف الجمعيات التعاونية الزراعية:

وهي عبارة عن "وحدة اقتصادية تدار على أسس ديمقراطية يتناول نشاطها النشاط الزراعي ومتعلقاته في سبيل خدمة مصالح أعضائها من المزارعين ومن تتعلق أعمالهم بالزراعة مادياً واجتماعياً وخدمة المجتمع بصفة عامة"[5].

الأهداف العامة للتعاونيات الزراعية[6]:

تهدف الجمعيات التعاونية الزراعية إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى العمل والمعيشة لأعضائها وحثهم على النشاط في الأعمال المشتركة وتأهيلهم وتدريبهم بما يحقق أهداف التعاون، وغرس وتنمية حب المساعدة

---

[2]- عبدالنبي بسيوني عبيد: دور التعاون في التنمية الاقتصادية، الندوة الوطنية حول التعاون الزراعي وافاق الحركة التعاونية اليمنية، كلية الزراعة، جامعة صنعاء، 10- 15 مارس 1990م، المجلد الثالث، ص2.

[3]- احمد محمد الحربي، وظائف الجمعيات التعاونية اليمنية للمساهمة في تحقيق التنمية- الواقع والطموح،الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير،سلسلة الدراسات التعاونية رقم (4) ص12.

[4]- حسن محمد كمال وآخرون،الجمعيات التعاونية الزراعية،دراسات في التنظيم المحاسبي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة،جامعة عين شمس ص6.

[5]- مرجع سابق (حسن محمد كمال وآخرون) ص 8.

[6]- المادة رقم (4) من قانون الجمعيات والاتحادات اليمني، رقم (39) لسنة 1998م، الجريدة الرسمية.

المتبادلة بينهم وتربيتهم على أساس العمل التعاوني المتطور وذلك للمساهمة في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن وفقا للمبادئ والأهداف التعاونية.

وقد نص النظام الأساسي للجمعيات التعاونية الزراعية اليمنية على مجموعة من الأهداف التي تعمل تلك الجمعيات على تحقيقها وهي:-

1- العمل على تكوين العلاقات التعاونية وتنميتها بين المواطنين في منطقة نشاط التعاونية وتنمية الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية لأعضائها وتشجيع التعامل معها بكافة الوسائل المتاحة.
2- العمل على زيادة التعامل بين المشتركين لفائدتهم وذلك من خلال رفع مستوى المزايا لأعضاء الجمعية التعاونية.
3- الدفاع عن حقوق أعضائها تجاه الغير.
4- العمل على تحسين أحوال أعضاء الجمعية الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم جهودهم وفقاً لنوع ونشاط الجمعية التعاونية.
5- تنظيم الحصول على القروض بمختلف أنواعها طبقا لحاجة أعضائها أو لتمويل أنشطتها.

<u>مميزات التعاونيات الزراعية:-</u>

تتميز التعاونيات الزراعية بعدد من المميزات التي تجعلها فاعلة ومؤثرة في مجالات الإنتاج الزراعي وتنمية وتطوير مصالح أعضائها مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات, وأهم تلك المميزات الآتي[7].

1- أن التعاونيات وقبل كل شيء هي منظمات اقتصادية تختلف من حيث طبيعتها ودورها وأهدافها بحسب طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة .
2- تشكل التعاونيات بالاشتراك الحر لعدد من الأعضاء ذوي المصالح الواحدة أو ألمتشابهة، وهذا يعني أنهم من أصل اجتماعي واحد ومتشابهه.
3- يكون الأعضاء في التعاونيات متساوون من حيث الحقوق والواجبات.
4- إدارة التعاونيات تعتمد على مبادئ الديمقراطية التي يجب ممارستها وفق النظام الداخلي للتعاونية. هذا النظام يجب أن يسمح للعضو الواحد فقط بصوت واحد بغض النظر عن نسبة اشتراكه المادي فيها.
5- تنجز التعاونية أعمالها بقوة الأعضاء الجماعية وبالوسائط والإمكانيات المادية الجماعية أيضا.
6- أهداف التعاونية قد تكون متعددة وتشمل المسائل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية...

---

[7]- منذر خدام، محاضرات في التعاون الزراعي،السنة الرابعة، <u>الأسس الفكرية والتنظيمية والاقتصادية</u>، كلية الزراعة، جامعة تشرين، سوريا،مديرية الكتب والمطبوعات، 1981-1982م،ص40.

الدور الاقتصادي للجمعيات التعاونية الزراعية:

تؤدي الجمعية التعاونية الزراعية دوراً هاما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ويتمثل هذا الدور في الأتي[8]:-

1- تقديم القروض المادية البيضاء والميسرة.

2- تقديم القروض العينية من أسمدة وبذور ومبيدات وكيماويات وغيرها.

3- توفير أرباح الوسطاء وحماية الأعضاء من عوامل الغش والاستغلال.

4- تسويق حاصلات الأعضاء جملة وبأسعار معقولة .

5- مكافحة الآفات في المحاصيل الرئيسية بطريقة تعاونية .

6- إصلاح واستزراع الأراضي.

7- تشجيع الأعضاء على الادخار بما تصدره من أسهم وما تقبله من ودائع.

8- إنشاء الصناعات الصغيرة والكبيرة لخدمة الأعضاء في ميادين الإنتاج .

9- عقد الندوات الإرشادية ودعوة كافة الأجهزة الفنية لتوعية المزارع .

10- مساعدة المزارعين الأعضاء على زيادة ثروتهم الحيوانية ومدهم بالسلالات الجيدة.

11- تمكين الأعضاء من استعمال الآلات الميكانيكية في الزراعة والصناعة بأقل التكاليف .

12- تخطيط وتنفيذ التجمع الزراعي والدورة الزراعية.

13- بث الفضائل الخلقية بين الناس كأداء الواجب والمساواة في التعامل وحرية الرأي والمناقشة والنزول على رأي الأغلبية وإنكار الذات وغيرها .

14- تدريب الأعضاء على الاقتصاد في النفقات وتكاليف الإنتاج وتعويدهم على الادخار والاعتماد على النفس.

15- بذل الجهود في نشر التعليم والمساعدة في إنشاء المدارس، والمكتبات، وإصدار المجلات والنشرات، وإتاحة فرص تجديد المعلومات والتحصيل.

16- الإسهام في تحسين الصحة العامة ومكافحة العادات السيئة، والأمراض المستوطنة، وتعميم المياه الصالحة للشرب وردم البرك وغيرها.

17- محاربة البطالة ومد يد العون والمساعدات بالإعانات للمحتاجين في المناسبات المختلفة .

18- تنظيم أوقات الفراغ بإنشاء النوادي والفرق الرياضية وغيرها.

---

[8]- منذر خدام، نفس المصدر السابق.

أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية:

حدد قانون الجمعيات والاتحادات اليمني رقم (39) للعام 1998م أنواعا مختلفة من التعاونيات الزراعية هي:-

1. الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض:

وهي جمعيات تعاونية تنشأ لتقديم الخدمات لأعضائها في مجال الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد التعاونيات الزراعية في اليمن، وتمارس نشاطها بأحد الأوجه التالية:-

أ) العمل على توفير الآليات والماكينات والمعدات وقطع الغيار وصيانتها وتأجيرها وبيعها للأعضاء وغير الأعضاء في منطقة اختصاصها، ويجوز لها إنشاء وتجهيز محطات المحروقات واستيراد متطلباتها من الآليات والمعدات ومستلزمات الإنتاج وبالتنسيق مع الوزارة المختصة.

ب) العمل على تسويق حاصلات الجمعيات التعاونية للأعضاء وتنظيم التكامل فيما بينها إنتاجيا ومخزنيا وتأمين تبادل المحاصيل بين مناطق الإنتاج من ناحية وتأمين وصولها إلى السوق من ناحية أخرى.

2. الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية:

وهي كل جمعية تعاونية تقوم على نشاط زراعي نوعي وتهدف إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته ورفع مستوى معيشة الأعضاء مستخدمة وسائل الإنتاج الحديثة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتقوم الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية بمزاولة أحد الأنشطة الزراعية التالية: -

أ) العمل في مجال الإنتاج النباتي لمحصول أساسي كالقمح والبن والتبغ والفاكهة والقطن وغيرها وفقا للخصائص البيئية .

ب) الإنتاج الحيواني في مجال تربية الأبقار والأغنام والدواجن وغيرها.

3. الجمعيات التعاونية الزراعية العامة:

هي كل جمعية تعاونية عامة تنشأ من خمس جمعيات فأكثر ومن أكثر من محافظة وتزاول نشاطها على مستوى الجمهورية .

4. الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة:

هي كل جمعية تعاونية تنشأ من جمعيتين تعاونيتين زراعيتين أو أكثر من أعضاء بصفتهم الطبيعية أو الاعتبارية لمزاولة نشاط تعاوني مشترك.

الوضع الحالي للجمعيات التعاونية الزراعية:

في هذا الموضع سيقتصر تناولنا للوضع الحالي للجمعيات التعاونية الزراعية في اليمن على معرفة أعدادها وشرعيتها وعدد الجمعيات النشطة والمتعثرة والمجمدة والجديدة. والجدول رقم (1) يوضح الوضع الراهن للجمعيات التعاونية الزراعية في الجمهورية اليمنية حيث بلغ عددها (481) جمعية زراعية منضوية تحت مظلة الاتحاد التعاوني الزراعي، وقد صنفت الجمعيات بناء على نشاطها إلى خمسة أنواع هي:-

1. جمعيات شرعيتها قائمة:

وهي الجمعيات التي تمارس نشاطها بشكل صحيح وتحقق كافة الأهداف التي أسست من أجلها، وتقدم كافة الخدمات لأعضائها، كما أنها قامت بعقد اجتماعها الانتخابي وعدد هذه الجمعيات (214) جمعية وتمثل ما نسبته (44.50)% من إجمالي عدد الجمعيات.

2. جمعيات انتهت شرعيتها:

وهذه الجمعيات انتهت شرعيتها القانونية باعتبار أنها قد أخلت بواجباتها ومطلوب عقد اجتماعها الانتخابي، وعدد هذه الجمعيات (68) جمعية ، بما نسبته(14.14)% من إجمالي عدد الجمعيات.

3. الجمعيات المتعثرة:

هي الجمعيات التي تمارس نشاطها بقصور ولم تحقق كافة الأهداف التي أسست من أجلها ولم تقدم خدمات لأعضائها بالشكل المطلوب بالإضافة إلى وجود عجز وتدهور في بعض مشاريعها وأنشطتها، وبلغ عدد هذه الجمعيات (118) جمعية تعاونية ونسبتها (24.53)% من إجمالي عدد الجمعيات، وهذا العدد يشكل نسبة كبيرة تصل إلى الربع.

4. الجمعيات المجمدة:

هي الجمعيات التي لا تمارس أي نشاط في الوقت الحالي، وربما تكون الجمعية العمومية قد قامت بحلها أو تصفية أموالها، أو أنه قد صدر قرار بحلها من قبل الوزير المختص بناء على قرار الجمعية العمومية، وبلغ عدد هذه الجمعيات (53) جمعية تعاونية زراعية، ونسبتها (11.02%) من إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية.

5. جمعيات جديدة:

وهي الجمعيات التي أنشأت حديثاً وانضمت إلى الاتحاد التعاوني الزراعي، وعددها (28) جمعية وتمثل ما نسبته (5.82%) من إجمالي عدد الجمعيات.

والملاحظ أن عدد الجمعيات التي انتهت شرعيتها والمتعثرة وكذلك المجمدة بلغ(239) جمعية وهذا العدد يشكل نسبة كبيرة تصل إلى قرابة النصف من إجمالي عدد الجمعيات والنصف كثير جدا ويعد ذلك

خسارة فادحه في مسيرة العمل التعاوني، كما أنه مؤشر خطير يهدد مستقبل التعاونيات الزراعية في اليمن، ويستدعي التعرف على أسباب تعثر وتوقف هذه الجمعيات وإيجاد الحلول المناسبة لاستقراها واستمرارها.

كما يوضح توزيع الجمعيات التعاونية الزراعية على مستوي محافظات الجمهورية للعام 2009م أن أعلى محافظة في عدد الجمعيات هي محافظة الحديدة، حيث وصل عددها إلى (38) جمعية بنسبة (17.76)% من إجمالي عدد الجمعيات التي شرعيتها قائمة ، في حين نجد أن أدنى محافظة في عدد الجمعيات هي محافظة صعده حيث وصل عددها إلى جمعية واحده فقط من إجمالي عدد الجمعيات التي شرعيتها قائمة.

جدول رقم (1)

بيانات بحالة الجمعيات التعاونية الزراعية حتى عام 2009م

م	المحافظة	جمعيات نشطه		إجمالي جزئي	جمعيات متعثرة	جمعيات مجمده	جمعيات جديدة	الإجمالي
		ج شرعيتها قائمة	ج انتهت شرعيتها مطلوب عقد اجتماعها الانتخابي.					
1	الأمانة	10	1	11	3	2	2	18
2	صنعاء	19	2	21	10	6	0	37
3	تعز	15	9	24	7	5	0	36
4	المكلا	7	5	12	3	3	5	23
5	عدن	18	0	18	0	2	1	21
6	إب	14	4	18	13	2	3	36
7	عمران	10	6	16	6	5	0	27
8	أبين	13	7	20	5	1	0	26
9	صعده	1	3	4	8	2	3	17
10	المهرة	12	0	12	1	1	0	14
11	حجة	6	1	7	2	2	0	11
12	ذمار	12	1	13	8	5	3	29
13	لحج	13	2	15	4	4	0	23
14	الحديدة	38	11	49	38	6	7	100
15	الضالع	3	3	6	2	2	0	10
16	المحويت	0	2	2	3	2	0	7
17	البيضاء	3	4	7	1	0	0	8
18	مأرب	2	2	4	2	0	1	7

19	شبوه	5	0	5	0	1	1	7
20	سيئون	9	4	13	0	2	2	17
21	الجوف	4	1	5	2	0	0	7
	الإجمالي	214	68	282	118	53	28	481

المصدر: الجمهورية اليمنية: وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2009م،ص225.

التعاونيات الزراعية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية:

بدأت الدولة تدريجيا في تنفيذ سياسة التحرر والإصلاح الاقتصادي في منتصف التسعينيات وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى العديد من النتائج الايجابية والسلبية تأثرت بها الدولة بمختلف مؤسساتها وقطاعاتها المختلفة ومنظمات المجتمع المدني ومنها: التعاونيات الزراعية، كما تأثر بها الأفراد ومنهم المزارعون وكل العاملين في القطاع الزراعي والذين ترتبط أنشطتهم بهذا القطاع.

ويمكن أن نوجز هنا بعض التغيرات التي حدثت نتيجة تطبيق هذه السياسة والتي أثرت على القطاع الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية والأفراد:-

أولا: سياسة إلغاء الدعم:

بدأ تطبيق برنامج سياسة الإصلاحات الاقتصادية ومنها إلغاء الدعم المقدم لجميع القطاعات في مارس 1995م, مما أثر تأثيرا بالغا على القطاع الزراعي عامة والتعاونيات الزراعية بشكل خاص بعد أن كانت التعاونيات الزراعية تعتمد على ذلك الدعم في جذب الأعضاء حول التعاونيات للحصول على المستلزمات والقروض البيضاء المدعمة وتسويق الحاصلات الزراعية دونما عناء، ومما لاشك فيه أن سياسة إلغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات الأساسية قد ترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، كما كان لهذه السياسة تأثيرا واضحا على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت هذه القطاعات إنتاجيه أو خدمية، يمكن إيجاز تلك الآثار في الآتي[9]:

1. ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية ، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الأخرى بما فيها عناصر الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية للإنتاج الزراعي.
2. انخفاض دخل المزارعين المحليين وتحول العديد منهم إلى فقراء، وكما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الفقر في الريف قد ارتفعت من 19% في عام 95 م إلى 35% في عام

[9]- محمد المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008م .

1999 م أي بعد مضي ما يقارب من أربع سنوات على تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والبدء في تطبيق سياسة رفع الدعم.

3. انخفاض دخل ومستوى المعيشة للمزارعين:

نظرا لأن نسبة كبيرة من سكان اليمن تمارس النشاط الزراعي حيث تتجاوز نسبة القوي العاملة في الزراعة 50%، فإن نسبة كبيرة من المزارعين قد تضررت جراء رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، باعتبار أن هذه الفئة مستهلكة ومستفيدة من هذه السلع والخدمات أكثر مما هي منتجة لها، كما أن رفع الدعم قد أسهم في ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي مما صعب على بعض المزارعين وخاصة المزارعين الصغار إضافة هذه التكاليف الإضافية على أسعار المستهلك بسبب المنافسة، وقد أسهم هذا بدوره في انخفاض كمية الغذاء التي يحصل عليها معظم أفراد المجتمع ومنهم المزارعين، وهذا ما زاد من حدة الفقر بين أوساط معظم المزارعين .

4. تدمير موارد القطاع الزراعي:

حيث أدى رفع الدعم عن المشتقات النفطية ورفع أسعارها– وخاصة الغاز والكيروسين – إلى عودة بعض الأسر الفقيرة – خاصة في الريف– إلى استخدام الحطب لأغراض الطهي ونحوه، وقد كان لذلك آثارا سلبية – وإن كانت محدودة– على موارد القطاع الزراعي وخاصة قطاع الغابات والغطاء النباتي.

ثانيا:سياسة الدولة في تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام(الخصخصة)[10]:

حضي القطاع الخاص بتشجيع الدولة في ظل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وهو ما لم تحض به حتى الآن التعاونيات الزراعية. ومن ناحية أخرى فإن تقليص دور القطاع العام وبيع العديد من وحداته للقطاع الخاص جاء دعما للقطاع الخاص وزيادة في طاقته وقدرته، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات والمزايا التي تضمنتها قوانين الاستثمار والضرائب وغيرها من القرارات التي صدرت لتشجيع ومساعدة القطاع الخاص دون ما توازن في المعاملة بينة وبين القطاع التعاوني الذي تفرض عليه العديد من القيود الإدارية والتنظيمية رغم ما يضطلع به هذا القطاع من مسئوليات تجاه أعضائه ومجتمعه بما يقدمه من خدمات وأنشطة لا تهدف إلى تحقيق الربح.

ثالثاً– **ارتفاع المخاطر السعرية**[11]:

---

[10]- منيرفوده سبع(دكتور)، أهم متطلبات نجاح التعاونيات الزراعية في ضوء إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية، المؤتمر الدولي حول (التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال، 8-9 مارس 2005 م، القاهرة ص5.

[11] - منيرفوده سبع، أهم متطلبات نجاح التعاونيات الزراعية في ضوء إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية، مرجع سابق، ص6.

تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك خللاً في اقتصاديات السوق في ظل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي خاصة في بداية المراحل الأولى للإصلاح تمثل في ارتفاع الأسعار وانخفاضها مما أدى إلى زيادة المخاطر التي يواجهها المنتجون الزراعيون في الوقت الذي تزداد فيه أسعار مستلزمات الإنتاج دون تراجع، ويعكس ذلك فشل الآليات الحالية في السوق في إحداث التوازن والاستقرار بسبب العديد من الممارسات الاحتكارية التي يمارسها فئة من كبار الوسطاء والتجار في السوق، ويظهر ذلك بوضوح في حالة أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة وفي تقلبات العديد من أسعار السلع الزراعية، وهو ما أدى إلى تدهور أحوال التعاونيات الزراعية مما انعكس أثره علي الدور الذي تلعبه هذه التعاونيات وما يجب أن تقوم به لخدمة القطاع الزراعي والمجتمع .

أنشطة ومجالات التعاونيات الزراعية:[12]

يمكن تلخيص أهم الأنشطة والمجالات التي يمكن للتعاونيات القيام بها في المرحلة القادمة للتخفيف من الآثار السلبية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في أنشطة ومجالات معروفة لدى العمل التعاوني وفي أنشطة ومجالات حديثة:

1. أنشطة ومجالات معروفة للتعاونيات الزراعية:

وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهم هذه الأنشطة وادوار التي تقوم بها التعاونيات وتحتاج إلى تطوير وتحديث في المرحلة القادمة إلى ما يلي:

أ- المجال الإنتاجي:

تعد التعاونيات من أقدر المنظمات على المساهمة في مجال الإنتاج الزراعي وتنمية المناطق الريفية، إذا ما تم تطويرها وتحديثها عن طريق المشاركة الشعبية وتنظيم الجهود الذاتية لأعضاء التعاونيات للحصول على أفضل المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يسعون إليها.

ويندرج تحت مجال الإنتاج الزراعي قيام التعاونيات بتنظيم الدورات الزراعية الملائمة والتراكيب المحصولية التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في إطار السياسة الزراعية العامة للدولة، وهو ما يعني معالجة مشكلة تفتت الحيازات القزمية في حيازات أكبر وزراعتها بالمحاصيل المتفق عليها بين الأعضاء، وبالتالي استخدام الأساليب العلمية الحديثة في مجالات السعة والتخصص في الإنتاج ، بالإضافة إلى الزراعة بالطرق والوسائل الحديثة في مراحل الزراعة المختلفة واستخدام وسائل الري الحديثة.

---

[12]- معهد التخطيط القومي، أفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (137)، يناير 2001،ص80.

ويمكن للتعاونيات مستقبلا القيام بدور أكثر فعالية سواء على مستوى التوسع الأفقي أو التوسع الرأسي من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية أو نشر السلالات الحديثة من البذور والتقاوي ذات الإنتاجية المرتفعة والسلالات المنتقاة في مجالات الإنتاج الحيواني أو النحل ودودة القز والأسماك ، مع الاستعانة بالمرشدين الزراعيين المدربين في هذه المجالات إضافة إلى الاستعانة بالميكنة الزراعية لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير.

كما أن التوسع في الصناعات الزراعية والريفية أصبح ضرورة حتمية تستوجب من التعاونيات اهتماما كبيرا سواء في الصناعات الغذائية أو غير الغذائية.

ونظرا لتعدد أنشطة الإنتاج الزراعي والتي تنقسم بدورها إلى إنتاج نباتي وإنتاج حيواني وإنتاج سمكي، فيمكن للتعاونيات الزراعية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي القيام بعدة أدوار وخدمات من أجل تحسين وزيادة هذا الإنتاج يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي**[13]:

يمكن للتعاونيات مستقبلا القيام بدور فعال في توفير مستلزمات (مدخلات) الإنتاج الزراعي سواء النباتي أو الحيواني أو السمكي في الوقت المناسب وبالأسعار المناسبة لأعضاء التعاونيات. بالإضافة إلى توفير العمالة المدربة والمتخصصة والأخصائيين في كافة مجالات النشاط الزراعي (أطباء بيطريين – مرشدين – سائقين..) ، وبذلك تحقق مبدأ الاكتفاء الذاتي للتعاونيات بما يغطى كافة احتياجات الإنتاج الزراعي بأنواعه المختلفة.

❖ **التدريب التعاوني:**

يمكن للتعاونيات الزراعية توفير مراكز للتدريب على كافة الأنشطة الإنتاجية الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية أو السمكية، بالإضافة إلى توفير مراكز للتدريب على قيادة وصيانة وإصلاح المعدات والآلات الزراعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة. كما يمكن لهذه المراكز التدريبية تدريب المرأة الريفية على القيام ببعض الصناعات الغذائية والريفية المستخدمة للخامات البيئية أو مخلفات الإنتاج الزراعي، وذلك للعمل على رفع مستوى معيشة المزارعين والارتقاء بمستواهم الفكري والمعرفي والصحي والاجتماعي والبيئي في نفس الوقت .

❖ **تنظيم الإنتاج الزراعي**[14]:

---

[13]- معهد التخطيط القومي، أفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة، المرجع السابق، ص81.

يمكن أن يتحقق تنظيم الإنتاج الزراعي من خلال إنشاء بنك للمعلومات الزراعية ودراسة الطلب المحلي والعالمي على المنتجات الزراعية ، وتوجيه وتنظيم الإنتاج الزراعي بما يحقق أقصى عائد ممكن من النشاط الإنتاجي .

❖ **تقديم الخدمات الزراعية للمنتجين الزراعيين:**

أهم الخدمات الزراعية التي يمكن للتعاونيات تقديمها لأعضائها تتمثل في: الإرشاد الزراعي والتوعية البيئية ، وصيانة وإصلاح الآلات والمعدات الزراعية، هذا إلى جانب الخدمات التسويقية والتمويلية ...

ب- مجال التمويل التعاوني:

تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير القروض الزراعية لأعضائها من خلال عدة منافذ أهمها: بنك التسليف التعاوني الزراعي، صندوق التشجيع الزراعي والسمكي.

و في هذا الصدد نرى أنه يجب التركيز والاهتمام بإنشاء بنك تعاوني ، كما يمكن للتعاونيات أن تنوع من مصادرها التمويلية عن طريق إنشاء صناديق للتامين على الماشية والآلات الزراعية وبعض الحاصلات الزراعية والحوادث ، والادخار والاستثمار التعاوني.

ج- **مجال التسويق التعاوني:**

يجب تغيير مفهوم التسويق التعاوني في ظل سياسة التحرر الاقتصادي لدى أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، أى أن التسويق التعاوني في المرحلة الحالية يجب أن يقوم على مبدأ حرية الاختيار في توريد الحاصلات والمنتجات الزراعية ، وتطبيق الاختيار في توريد الحاصلات والمنتجات الزراعية، وتطبيق أسعار السوق الحر على المنتجات الزراعية، مع توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة، وذلك لضمان حصول الأعضاء على عائد مجزى من إنتاجهم، ويجب أن يمتد مفهوم التسويق التعاوني ليشمل مراحل الإنتاج المختلفة بدءً من اختيار التربة الملائمة ومستلزمات الإنتاج المناسبة كماً والمتطورة كيفاً بتحسين السلالات ومن خلال وقاية النباتات من الآفات والأمراض النباتية وباستخدام أنسب الطرق الحديثة للزراعة، بالاستعانة بالميكنة الآلية، ومراعاة المقننات المائية وتقليل الفاقد من المحاصيل بعد الحصاد وأثناء عمليات النقل والتخزين والتسويق النهائي للمحصول.

ونظراً للمنافسة القوية التي تواجه التعاونيات بعد الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي، فمن الضروري للتعاونيات القيام بدور أكثر فعالية في مجال تسويق المنتجات الزراعية في المرحلة القادمة سواء عن طريق الاستيراد المباشر لمستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي أو من خلال

---

[14]- المصدر السابق،ص82.

تصدير الإنتاج الزراعي سواء في صورة خام أو نصف مصنعة أو في صورة مصنعة بالكامل، والعمل على فتح أسواق جديدة لتصريف منتجات الأعضاء. على أن تقوم التعاونيات بإذاعة ونشر الأسعار المتنبئ بها سواء المحلية أو العالمية على الأعضاء المنتجين، وتوفير كافة البيانات والمعلومات عن تسويق المنتجات الزراعية من خلال وسائل الاتصال الحديثة والسريعة ومن خلال بنوك المعلومات الزراعية والأجهزة الحكومية، والتنسيق بين الجمعيات التسويقية التعاونية المختلفة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية وضرورة امتلاك الجمعيات التعاونية الزراعية لمحطات الفرز والتدريج والتغليف والثلاجات ووسائل النقل والمخازن والصوامع والحاويات وذلك بهدف تنظيم عرض المنتجات الزراعية وانسيابها في الأسواق تبعا للتوقعات السعرية المستقبلية للاستفادة من الفروق السعرية مابين أوقات الحصاد والفترات التالية عند ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتوجيه هذه الفروق السعرية إلى تدعيم وتطوير خدمات التعاونيات الزراعية التسويقية.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تحديث وتطوير المسالك التسويقية وإنشاء جهاز تسويقي حديث ومتطور بما يتلائم مع متطلبات السوق المحلى والعالمي وتوفير شروط الجودة القياسية المطلوبة، ومزود بأحدث وسائل النقل الحديث وأحدث وسائل الاتصال السريعة التي توفر كافة البيانات والمعلومات التسويقية على المستويين المحلى والعالمي، مع توفير الكوادر الفنية المدربة على استخدام هذه التقنيات الحديثة.

2. **<u>أنشطة ومجالات حديثة للتعاونيات الزراعية</u>**[15]:

استعرضنا فيما سبق الأنشطة والمجالات المعروفة والتي تقوم بها الجمعيات التعاونية الزراعية، والى جانب هذه الأنشطة يمكن لهذه الجمعيات القيام بأنشطة حديثة ومتطورة في المراحل المقبلة ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

أ- **<u>إنشاء بنك للمعلومات الزراعية والتسويقية:</u>**

يمكن من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية إنشاء بنك للمعلومات الزراعية والتسويقية لتزويد التعاونيين بها بأسعار زهيدة، وبيعها لغير الأعضاء بأسعار مناسبة، على أن يتضمن هذا البنك كافة وسائل الاتصال الحديثة والكوادر الفنية المدربة على استخدام تلك الوسائل.

ب- **<u>تنمية الموارد البشرية</u>**[16]:

---

[15]- المصدر السابق،ص84.

[16]- المصدر السابق،ص85.

من خلال التعليم التعاوني يمكن تنمية الموارد البشرية وذلك بغرس مبادئ وأسس التعاون الزراعي في نفوس الشباب والنشئ في مراحل التعليم المختلفة، بهدف إعداد أجيال قادرة مستقبلا على قيادة التعاونيات والتعامل مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محليا وعالميا، وضرورة توجيه البحوث العلمية لإيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجه العمل التعاوني، مع القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التعاونية الزراعية وتحقيق الاندماج والتعاون والترابط بين الباحثين وقيادات الحركة التعاونية الشعبية.

كما يمكن للتعاونيات تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب التعاوني وتوفير مراكز التدريب والوسائل العلمية الحديثة اللازمة لهذه المراكز وتنظيم الدورات التدريبية على كافة الأنشطة والمجالات الزراعية والاهتمام بتدريب المرأة الريفية وتنمية قدرات القيادات التعاونية.

ج- **التصنيع الزراعي:**

يعد التصنيع الزراعي من الوسائل الحديثة التي يمكن للتعاونيات الزراعية القيام بها للإسهام في رفع مستوى معيشة المزارعين سواء كان للصناعات الغذائية أو الحرفية وكذا للمنتجات النصف مصنعة أو المصنعة بالكامل أو التصنيع لمخلفات الإنتاج الزراعي بكافة أنواعه.

د- **نقل التكنولوجيا:**

يمكن من خلال الجمعيات الزراعية نقل التكنولوجيا وأحدث وسائل الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال استخدام أحدث التقنيات في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي وتوفيرها والتدريب على استخدامها بمراكز التدريب التعاوني، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأنواعه المختلفة والمعالجة بأحدث الطرق العلمية ونشرها بين الأعضاء التعاونيين.

هـ- **إنشاء النوادي العلمية بالمناطق الريفية:**

يمكن من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية اكتشاف الأفراد الموهوبين والمخترعين وتنمية قدراتهم وتوفير وسائل الابتكار والاختراع لهم، عن طريق إنشاء نوادي علمية بالمناطق الريفية للاستفادة من طاقات الموهوبين والمخترعين بهذه المناطق.

و- **نشر الوعي الصحي والبيئي:**

يمكن نشر الوعي الصحي والبيئي عن طريق عقد الندوات والدورات التدريبية للأعضاء التعاونيين وغير الأعضاء وداخل الجمعيات التعاونية الزراعية، والقيام بنشر العادات الصحية السليمة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض ووسائل تنظيم الأسرة ، ونشر الوعي البيئي للحفاظ على البيئة الزراعية، والاستفادة من المخلفات البيئية في تصنيع الأعلاف والأسمدة وعبوات التغليف... .

ز- **إنشاء جمعية لحماية المنتجين التعاونيين:**

إن إنشاء جمعية لحماية المنتجين التعاونيين تمكنهم من مراقبة الأسواق والقضاء على ظاهرتي الاحتكار وإغراق الأسواق بالمنتجات المنافسة بأسعار زهيدة.

ح- **المشاركة في برامج تحسين الأراضي الزراعية وصيانتها:**

وذلك من خلال تحسين الأراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تحسين خصوبة الأراضي الزراعية ونشر التوعية الزراعية للحفاظ على الموارد الأرضية.

ط- **تقديم الخدمات الرياضية والترفيهية:**

يمكن للجمعيات التعاونية الزراعية تقديم الخدمات الرياضية والترفيهية لأعضائها وتكوين فرق رياضية بالمناطق الريفية ، بهدف القضاء على أوقات الفراغ وتوجيهها بصورة ايجابية ، وبالتالي القضاء على بعض المشاكل الأمنية والاجتماعية المترتبة على عدم الاستفادة من أوقات الفراغ لدى الريفيين، وخاصة الشباب منهم، كما يمكن أن تؤدى الخدمات الرياضية والترفيهية إلى استيعاب جزء من البطالة لدى الريفيين عن طريق إشراكهم بالفرق الرياضية وتساعدهم على الإقلاع عن تعاطي القات الذي يأخذ من أوقاتهم وصحتهم وأموالهم الكثير.

ي- **التوعية الدينية والوطنية:**

وذلك بالاستعانة بعلماء الدين والمتخصصين لعقد الندوات الدينية والوطنية لتوضيح تعاليم الدين السليمة ومفاهيم الولاء الوطني وحب الوطن، وذلك بهدف القضاء علي التطرف الديني والمشاكل الأمنية والاجتماعية الناجمة عن التعبئة الدينية الخاطئة.

أهم مظاهر ضعف التعاونيات الزراعية:

رغم الدور الايجابي الذي تقوم به التعاونيات الزراعية الفاعلة في حدود المتاح لها وفى إطار القيود المفروضة على القطاع، إلا أن هناك بعضا من مظاهر الضعف التي أصبحت تتسم بها معظم التعاونيات الزراعية وأهم هذه المظاهر هي[17]:

1) قصور الجمعيات في أداء دورها لخدمة الأعضاء والقيام بالأنشطة المطلوبة في مجالات التسويق للمنتجات وتوفير المستلزمات وتمويل العمليات الزراعية.
2) عدم قدرة معظم التعاونيات علي منافسة القطاع الخاص.
3) ضعف المراكز المالية للتعاونيات الزراعية حيث تتسم معظم التعاونيات بان لديها موارد مالية محدودة للغاية.
4) محدودية الدور الاجتماعي للتعاونيات الزراعية في المجتمع الريفي.

---

[17]- منير فوده سبع(دكتور)، أهم متطلبات نجاح التعاونيات الزراعية في ضوء إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية، مرجع سابق.

5) عدم الاهتمام بإجراء العملية الانتخابية في وقتها المحدد.

أهم أسباب ضعف ومعوقات التعاونيات الزراعية:

أشرنا سابقاً إلى أهم مظاهر الضعف التي تتسم بها التعاونيات الزراعية, ونورد هنا أهم الأسباب والمعوقات التي أدت إلى ضعف تلك التعاونيات وهي[18]:

1) عدم موائمة القوانين التعاونية الحالية مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي.
2) تأخر صدور اللائحة التنفيذية للقانون (19) لعام 1998م .
3) ارتفاع نسبة الفائدة على القروض.
4) ضعف الموارد المالية للجمعيات التعاونية الزراعية.
5) أن الفئات المستهدفة لا تستفيد من القروض.
6) انخفاض معدل سقوط الإمطار.
7) نقص الوعي التعاوني لأعضاء الهيئة الإدارية وكذلك الأعضاء.
8) سيطرة ذوي النفوذ على معظم الجمعيات.
9) ضعف إدارات الجمعيات في جانب التخطيط والتنظيم والرقابة.
10) ضعف التنسيق بين الجمعيات والأطراف المشاركة في العمل التعاوني.
11) غياب البنية التحتية لآلية التسويق الإنتاجي الزراعي.
12) ضعف الإمكانيات والمهارات الفنية.
13) انعدام التدريب والتأهيل التعاوني.
14) استيراد منتجات زراعية منافسة للمنتجات الزراعية المحلية.

النتائج والتوصيات:

نظراً للتشابك الكبير بين القطاعين التعاوني والزراعي فقد تأثر القطاع التعاوني الزراعي بالتغيرات التي أفرزتها المتغيرات الاقتصادية من خلال تطبيق برنامجي التثبيت والإصلاح الاقتصادي خاصة في مجال الإنتاج ومستلزماته والتسويق والتصدير، حتى انه تأثرت التعاونيات الزراعية وتعثرت

[18]- مرشد جابر احمد علي، دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية، دراسة حالة علي الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمحافظات الأمانة، صنعاء، عمران، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي ،كلية الزراعة، جامعة صنعاء، 2006م،ص187-188.

أنشطتها، مما يحتم علي القطاع التعاوني الزراعي الارتكاز علي المهام الرئيسية التي اضطلع القطاع التعاوني القيام بها جنباً إلى جنب مع الأخذ بأساليب التطور التكنولوجي والتشريعي والتنظيمي لملاحقة هذه التطورات المتسارعة بما ينعكس علي جوانب الأنشطة الاقتصادية التي يضمها القطاع الزراعي وبما يحقق أهداف التنمية المتكاملة في القطاع الزراعي.

ولهذا يوصى بان تطوير التعاونيات وأساليب إدارتها يفرض ضرورة التركيز علي تحقيق العديد من المتطلبات الأساسية والتي تتمثل أهمها في إعادة هيكلة وإعادة ترتيب أوضاع الجمعيات وتكيفها مع البيئة الاقتصادية الجديدة وتغيير آليات عملها وتوجهاتها وتحويلها إلى جمعيات إنتاجية ذات قدرة اقتصادية، وذلك من خلال تطوير البنيان التعاوني والمنظمات المكونة له، وإدارتها بأساليب علمية متطورة من خلال الالتزام بأسلوب التخطيط والرقابة الذاتية الفاعلة وتوفير الكفاءات الإدارية وتنمية القدرات الذاتية، وتحديث أساليب ونظم العمل بالتعاونيات، وتعديل التشريع التعاوني ليتواكب مع متغيرات العصر، والدخول إلى مجالات جديدة للإنتاج والتصنيع الزراعي، وتوفير التمويل اللازم للتعاونيات، وإيجاد نظام مناسب لتسويق حاصلات أعضائها والاهتمام بنشر الفكر التعاوني وإيجاد علاقات تكاملية بين التعاونيات وتبني الدولة لسياسات واضحة تجاه التعاونيات.

المراجع:

1) الآية رقم (2) من سورة المائدة.
2) عبدالنبي بسيوني عبيد: دور التعاون في التنمية الاقتصادية، الندوة الوطنية حول التعاون الزراعي وأفاق الحركة التعاونية اليمنية، كلية الزراعة، جامعة صنعاء، 10-15 مارس 1990م، المجلد الثالث ص2.
3) احمد محمد الحربي، وظائف الجمعيات التعاونية اليمنية للمساهمة في تحقيق التنمية،الواقع والطموح،الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير،سلسلة الدراسات التعاونية رقم (4)،ص12.
4) حسن محمد كمال وآخرون،الجمعيات التعاونية الزراعية،دراسات في التنظيم المحاسبي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة،جامعة عين شمس ص6.
5) مرجع سابق (حسن محمد كمال وآخرون) ص 8.
6) المادة رقم (4) من قانون الجمعيات والاتحادات اليمني، رقم (39) لسنة 1998م، الجريدة الرسمية.
7) منذر خدام ، محاضرات في التعاون الزراعي،السنة الرابعة، الأسس الفكرية والتنظيمية والاقتصادية، كلية الزراعة، جامعة تشرين، سوريا،مديرية الكتب والمطبوعات، 1981-1982م،ص40.

8) منذر خدام، نفس المصدر السابق.

9) الجمهورية اليمنية: وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2009م،ص225.

10) محمد المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها علي القطاع الزراعي في الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008م .

11) منير فوده سبع(دكتور) ، أهم متطلبات نجاح التعاونيات الزراعية في ضوء إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية ، المؤتمر الدولي حول (التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال ، 8-9 مارس 2005 م ، القاهرة،ص5.

12) منير فوده سبع(دكتور) ، أهم متطلبات نجاح التعاونيات الزراعية في ضوء إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية .مرجع سابق،ص6 .

13) معهد التخطيط القومي ، أفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (137) ، يناير 2001،ص80-85.

14) منير فوده سبع(دكتور) ، أهم متطلبات نجاح التعاونيات الزراعية في ضوء إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية،مرجع سابق

15) مرشد جابر احمد علي ، دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية، دراسة حالة علي الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمحافظات الأمانة، صنعاء، عمران ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي،كلية الزراعة، جامعة صنعاء ، 2006م،ص187-188.